دور الفكر الأقتصاد الأسلامي
في حل المشكلة الأقتصادية المعاصرة

The Role Of The Islamic Economical Intellect In Solving

The Modern Economical Problem

م. م.كفاء عبد الكريم شاكر

Kifaa abud alkareem shaker

kifaa.kareem@gmail.com

مكان العمل : الجامعة العراقية - كلية الهندسة

المستخلص

منذ أن وجد الإنسان في هذه الحياة وهو يعمل جاهداً من أجل توفير حاجاته الأساسية ولتحقيق رغباته المتطورة والمتزايدة. ففي عصر الأسلام كان الاهتمام جلياً وواضحاً بالفكر الأقتصادي فمنذ نزول القرآن الكريم نقرأ قوله سبحانه وتعالى (فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوعٍ وآمنهم من خوف) فنجد في هذه الآية الكريمة ربط بين معنى الأمن الاقتصادي (أطعمهم من جوع) ومعنى الأمن السياسي (آمنهم من خوف) وذلك لأهمية ومكانة الأمن الاقتصادي وفاعليته المباشرة على جميع نواحي الحياة السياسية والعلمية والاجتماعية والثقافية. ومما لا شك فيه أن جوهر الأمن الإقتصادي هو إيجاد المعالجات التي تخفف من حدة المشكلة الاقتصادية على المجتمع. ففي هذا البحث سأحاول التعرف على واقع المشكلة الاقتصادية عند الفكر الرأسمالي المعاصر ومن ثم محاولة التعرف على واقع المشكلة الاقتصادية عند الاقتصاد الإسلامي لأن الاقتصاد الرأسمالي هو الاقتصاد الغالب والمسيطر على اقتصاديات الدول. لذلك نجد أن معظم الأنظمة الموجودة حاليا تتبع الفكر الاقتصادي الرأسمالي باستثناء بعض دول قليلة لا تتبع في أنظمتها الأقتصادية نظام الأقتصاد الرأسمالي.

وإنطلاقاً مما تقدم سوف نتناول موضوع البحث في خمسة مباحث حيث يعرض المبحث الأول منهجية البحث ويتطرق المبحث الثاني الى المشكلة الأقتصادية من وجهة نظر الأقتصاد الأسلامي والأقتصاد الرأسمالي أما المبحث الثالث فيتناول أوجه إختلاف المشكلة الإقتصادية المعاصرة بين الفكر الإسلامي والرأسمالي بينما المبحث الرابع قد خصص لحلول المشكلة الإقتصادية من وجهة نظر الفكر الإسلامي أما المبحث الخامس فهو خاتمة البحث وأهم الأستنتاجات والتوصيات التي توصل لها البحث.

الكلمات المفتاحية: المشكلة الأقتصادية – الأقتصاد الأسلامي – الأقتصاد الرأسمالي – الحاجات - الموارد.

Abstract:

Ever since the existence of humanity, people have been working hard to provide their basic needs and achieving their ever increasing and developing desires. In the age of Islam, the interest in economic intellect was crystal clear, as in the holy Quran God says, "Let them worship the lord of this house who has fed them [and saved them] from hunger, and secured them from fear". In this verse a connection can be observed between the economical security (fed them [and saved them] from hunger) and the meaning of political security (and secured them from fear) because of the importance of the economical security and its direct viability in all the political, scientific, social and cultural aspects of life. Undoubtedly, the essence of the economical security lies in eradicating the economical problem or trying to treat it. In this research, I aim to identify the actuality of the economical problem in the modern capitalist intellect and then in the Islamic economy because the capitalist economy is predominant amongst countries. That's why most of regimes nowadays follow the intellect of the capitalist economy except for a few countries. In addition to that, the intellect that is being taught in universities is the capitalist economy.

Key words: Economical problem – Islamic economy – Capitalistic economy – Necessities - Resources

المقدمة

يعتبر النظام الاقتصادي أن المشكلة الاقتصادية هي جوهر علم الاقتصاد لهذا ظهرت بعض المحاولات من بعض العلماء والمفكرين في هذا القرن من أجل إبراز جوانب من فكر الأقتصاد الإسلامي وكذلك النظرية الاقتصادية الإسلامية. غير أن هذه المحاولات لم تتوصل بعد إلى إكتشاف كل جوانب النظرية الاقتصادية الأسلامية حيث اختلفت آراء العلماء والمفكرين حول حقيقة المشكلة الاقتصادية، ومسبباتها وبالخصوص بما يتعلق بندرة الموارد والحاجات غير المتعددة, لذلك حاولت في هذا البحث أن يكون مدخلاً مفيداً وغنياً للتعرف على المشكلة الاقتصادية عبر فكر الأقتصاد الإسلامي فمن غير الممكن أن نحِل ونُخفف من شدة المشكلة الاقتصادية من قبل أن نعرف ماهية وأركان وجوانب المشكلة الأقتصادية.

المبحث الأول
منهجية البحث

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث في محاولة لإيجاد توصيف للمشكلة الاقتصادية من وجهة نظر فكر الأقتصاد الإسلامي مع تسليط الضوء على فكر الأقتصاد الوضعي (الفكر الرأسمالي).

هدف البحث: يهدف البحث الى بيان موقف الفكر الإسلامي من المشكلة الاقتصادية لدى الأنظمة الأقتصادية الوضعية الأخرى (الفكر الرأسمالي) من خلال وضع حلول مناسبة.

مشكلة البحث: هل توجد مشكلة اقتصادية فعلاً وما هو دور الفكر الأسلامي اتجاهها.

فرضية البحث: يفترض البحث وجود مشكلة اقتصادية حتى لو تم تطبيق نظام الاقتصاد الإسلامي ولكن يمكن للنظام الأقتصاد الإسلامي أن يقلل من آثار هذه المشكلة، بشكلٍ أفضل من الأنظمة الوضعية الأخرى(الفكر الرأسمالي).

منهج وأسلوب البحث: إستخدم الباحث في هذا البحث المنهج الوصفي والتحليلي من خلال جمع المادة العلمية عن طبيعة المشكلة الاقتصادية وماهيتها في الفكرين الإسلامي والرأسمالي للتوصل الى وصف دقيق لطبيعة المشكلة الاقتصادية لدى الفكر الأقتصادي الإسلامي.

سادساً - خطة البحث :- سيراً لخطة بحث تأكدت أهميته من خلال ما أحتوى عليه من مباحث وعددها خمسة مباحث قد إستعرض المبحث الأول منها منهجية البحث وتطرق المبحث الثاني إلى المشكلة الأقتصادية من وجهة نظر الأقتصاد الأسلامي والأقتصاد الرأسمالي أما المبحث الثالث فتناول أوجه إختلاف المشكلة الإقتصادية المعاصرة بين الفكر الإسلامي والرأسمالي بينما المبحث الرابع قد خصص لحلول المشكلة الإقتصادية من وجهة نظر الفكر الإسلامي وقدم المبحث الخامس أهم الأستنتاجات والتوصيات التي توصل لها البحث.

المبحث الثاني
المشكلة الأقتصادية (تعريفها, مفهومها, ماهيتها)
من وجهة نظر الأقتصاد الأسلامي الرأسمالي

إن الفكر الاقتصادي قديم بقدم الإنسان نفسه فلعلم الاقتصاد علاقة مباشرة بجمبع أمور الحياة الفكرية والسياسية والاجتماعية وغيرها. ومنذ نشأت المجتمعات نشأت المشكلة الاقتصادية ولذلك فقد تناول الإنسان هذه المشكلة بالتفكير والاهتمام. كما إهتمت الأفكار والفلسفات القديمة والمعاصرة بالمشكلة الاقتصادية إهتماماً بالغاً في محاولة منها في إظهار جوانبها وطرق معالجتها. ولكن الأنظمة قد تباينت في تحديد حقيقتها وماهيتها. لذلك ظهرت مذاهب إقتصادية كثيرة تبحث في أسباب المشكلة الاقتصادية، وبسبب تعدد المذاهب والنظم الاقتصادية ولكل مذهب ايدلوجيته الخاصة به ومن بين أشهر النظم الأقتصادية برز النظام الرأسمالي وهو نظام كان امتداداً لأفكار ومدرسة آدم سميث صاحب المدرسة الكلاسيكية والتي تنادي بالحرية الاقتصادية.

ولكننا نجد في الآونة الأخيرة أن هناك ندوات ومؤتمرات تطالب بتفعيل الفكر الاقتصاد الإسلامي كعلمٍ له أصول مستمدة من القرأن الكريم وهو القادر على إيجاد حلول للمشكلة الاقتصادية المعاصرة.

وسوف نحاول أن نلقي نظرة في هذا المبحث على طبيعة المشكلة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي مستبعدين في ذلك الفكر الاشتراكي لإبتعاده عن الحياة المعاصرة. ولكون الفكر المسيطر والسائد هو الفكر الرأسمالي في وقتنا الحاضر.

إن أصل المشكلة الاقتصادية في أي عصر من العصور هي عدم القدرة على إشباع جميع الحاجات البشرية ويعود سبب ذلك الى الندرة في الموارد وعوامل الأنتاج مع ديمومة الحاجات البشرية لها فلو توافرت الموارد وعوامل الأنتاج بصورة دائمية وبالقدر اللازم لأنتاج السلع والخدمات الضرورية لاشباع الحاجات البشرية لتلاشت المشكلة الاقتصادية. وعليه سنقدم عرض المشكلة الاقتصادية حسب مفهومي الفكر الرأسمالي والفكر الأسلامي.

أولاً- المشكلة الاقتصادية حسب مفهوم فكر الأقتصاد الرأسمالي:

يمكن تعرف المشكلة الاقتصادية بأنها(عدم تمكن المجتمع في ظل ندرة الموارد ووسائل

الأنتاج من إشباع كافة احتياجاته من السلع والخدمات)[١] مع أختلاف قوة هذه المشكلة وحدة آثارها السلبية من مجتمع الى آخر وكذلك طريقة التعامل معها وطرق علاجها وحلها.[٢]

فالمشكلة الاقتصادية تتجلى ببساطة في ندرة الموارد الاقتصادية المتوفرة بأختلاف أنواعها, لأنها موارد محدودة في أي بلد كان مقابل استمرار الحاجات البشرية المتعددة والمتجددة.[٣] وتعرف أيضاً المشكلة الاقتصادية بأنها(عدم تمكن المجتمع على إشباع حاجات أفراده الغير محدودة التي تتزايد وتتجدد وتتداخل بمرور الوقت بسبب ندرة الموارد الاقتصادية بصورة نسبية).[٤]

وعليه فقد توصلت الباحثة من خلال التعاريف السابقة للمشكلة الاقتصادية بأنها: عدم قدرة المجتمعات على إشباع كافة إحتياجات ورغبات أفرادها اللامتناهية من السلع والخدمات المحدودة مما يدفع الأفراد إلى إختيار البدائل من بين المتاح منها.

فقد أحتوى هذا التعريف على جميع أركان المشكلة الاقتصادية. متمثلة في ندرة الموارد ولانهاية الحاجات ومن ثَم إختيار البديل لها.

ماهية المشكلة الاقتصادية:

إن الإنسان بطبيعته يتوق إلى إشباع رغباته المتعددة والغير محدودة فعند إشباع رغبة من رغبات الأنسان تثور رغبات له أخرى. ويتم الإشباع من الحصول على السلع والخدمات فحاجته لها مرتبطة بطبيعة الإنسان مثل الأغذية والألبسة معتمدة على غريزته في التقليد والمحاكاة. ولكل عصر وزمان إحتياجات خاصة به من السلع والخدمات تختلف عن باقي العصور السابقة واللاحقة له التي يعاصرها الإنسان وتختلف فيها احتياجاته ومن مرحلة الى أخرى.

ولذلك تتصف المشكلة الاقتصادية بميزة العمومية لأنها تواجه الفرد في كل المجتمعات سواء أكانت متقدمة اقتصادياً أو كانت متخلفة. وعليه فالمشكلة الاقتصادية لا تتباين في أسبابها ولا في عناصرها من مجتمعٍ لآخر ومن مرحلة الى أخرى. فأساس المشكلة الاقتصادية ينشأ من عنصري محدودية الموارد وعدم محدودية الإحتياجات.

---

(١) السريتي د. محمد مبادئ الاقتصاد الجزئي ص٣٠.

(٢) محمد د. محمود يونس اساسيات علم الاقتصاد ص٣٩.

(٣) عبد الرحمن د. اسماعيل مفاهيم ونظم اقتصادية ص٣٢.

(٤) سليمان د. يعقوب مبادئ الاقتصاد الجزئي ص٤٠

أركان المشكلة الأقتصادية: إتفق علماء الأقتصاد على وجود بعض العوامل والأسباب التي تؤدي إلى بروز المشكلة الاقتصادية وأن هذه الأسباب والعوامل هي أركان المشكلة الاقتصادية الرئيسية مع اختلاف تسميتها فبعضهم يطلق عليها عوامل والبعض الآخر يسميها أسباب وآخرون يسموها أركأن, وهذه الأركان هي التي تسبب ظهور المشكلة لأقتصادية ولا يمكن علاجها إلا من خلال هذه الأركان لنتمكن من فهم طبيعة المشكلة الاقتصادية. ويمكننا أن نستخرج هذه الأركان من خلال تعريفنا لعلم الاقتصاد, فعلم الأقتصاد هو:(العلم الذي يُعنى بدراسة وتنظيم الموارد الاقتصادية بهدف إستغلالها لتحقيق أكبر قدر ممكن من رفاهية المجتمع من خلال توزيع الموارد المحدودة لأنتاج السلع والخدمات بشكل يضمن وصول رغبات المجتمع إلى الحد الأقصى من الاشباع)[١]. فإذن أركان المشكلة الاقتصادية هي كالآتي :

- الركن الأول - ندرة الموارد.
- الركن الثاني - لا نهاية الحاجات.
- الركن الثالث - الأختيار.

ولإشباع رغبات الأنسان الغير محدودة من موارد الأرض المحدودة نراه يلجأ إلى إختيار فرصة بديلة لعدم قدرته على إشباع كل إحتياجاته.

مفهوم الركن الأول - ندرة الموارد: إن ندرة الموارد هي منشاة المشكلة الاقتصادية لأن العلاقة تتوقف بين الموارد وبين الحاجات لا على كميات الموارد والحاجات المطلقة، لأنها مسألة نسبية. فمثلاً النفط قد يُنتج منه كمياتٍ كبيرة إلا أنه يظل سلعة نادرة تدخل ضمن نطاق ومحور المشكلة الاقتصادية لأن حاجته تفوق كميات إنتاجه، وبما أن المشكلة الاقتصادية نسبية الطبيعة فيمكن معالجة ذلك إما من خلال زيادة الإنتاج أو تقليل الحاجة إليه أو بذل الجهد في كلا الإتجاهين.[٢]

ونقصد بالندرة هي(ندرة الموارد الاقتصادية بشكل نسبي والتي تستلزم إشباع رغبات الإنسان)[٣].أو هي بعبارة أخرى (هي العلاقة بمعنى نسبي بين الحاجات البشرية وطرق إشباعها). وهذ يوصلنا إلى قناعة بأن الحاجات الإنسانية أكثر من الموارد الأقتصادية نسبياً. ومن خلال ما سبق نستطيع أن نبين أسباب المشكلة الاقتصادية وكالآتي:

(١) داود د. ابراهيم احمد محاضرات في الاقتصاد الجزئي ص٩
(٢) حشيش د. عادل اصول الاقتصاد السياسي ص٤١
(٣) الحاج د. طارق علم الاقتصاد ونظرياته ص١٦

١- عدم كفاية الموارد الطبيعية للحاجات البشرية.

٢- عدم حُسن إستخدام الموارد الأقتصادية المتاحة. وهذا يوصلنا إلى فكرة أن مشكلة الندرة هي ليست ظاهرة ندرة الموارد الطبيعية فحسب بل إن لها إرتباط مباشر بإستخدام الأنسان لتلك الموارد. وذلك لأن قدرة المجتمع في التغلب على هذه الظاهرة مرتبط بشكل مباشر بدرجة تطور معرفة المجتمع علمياً وفنياً فكلما إزدادت درجة تقدم المعرفة كلما إزداد قدر معرفة إمكانية إستخدام تلك الموارد لإشباع الحاجات مم يُهيأ سُبل تنمية قدرة الإنسان في إحكام سيطرته على هذه الموارد الأقتصادية.(١)

٣- قابلية نفاذ بعض الموارد ونضوبها.

٤- نسب زيادة الأنتاج لا تغطي حاجة عدد السكان المتزايد.(٢)

لذلك نرى أن مشكلة الندرة لا تقتصر على مجتمع دون الآخر وإنما هي متلازمة في جميع المجتمعات البشرية سواء كان ذلك في الدول الغنية أو الدول الفقيرة والنامية وهذه صفتها الأساسية مما تجعل منها أمراً نسبياً, ولأجل حل هذه المشكلة الأقتصادية يتوجب علينا حسن كفاءة إستغلال الموارد الأقتصادية النادرة التي تختلف وتتعدد إستعمالاتها بأفضل وجه ممكن وتوظيفها على النحو الذي يلبي أكبر إشباع ممكن ويحقق في ذات الوقت أقصى غاية ممكنة من الحاجات الأنسانية ومتطلباتها, لذلك تم إعتبار الندرة النسبية هي أساس علم الاقتصاد. لإن علم الأقتصاد لا يهتم بحاجة الهواء أو حاجة أشعة الشمس لأن وفرة هذه الموارد بالقدر الذي يجعل الكل يأخذ حاجته منها. فلا مشكلة اقتصادية في هكذا موارد, وإنما المشكلة في موارد نادرة أو قليلة بالنسبة للحاجة إليها.(٣)

وتستطيع الباحثة أن تستخلص من الذي سبق تعريفاً للندرة : هي إصطلاح إقتصادي تُسمى به الموارد الاقتصادية التي يتوجب الحصول عليها مقابل ثمن مادي مثل الخشب والحديد وباقي الخدمات الأخرى وهذه حالة نسبية وليست مطلقة فالموارد التي لا تحتاج الى دفع مبلغ للحصول عليها مثل الهواء وأشعة الشمس فلا تُعتبر موارد إقتصادية لأنها مُتاحة للجميع وبالمجان, ويتصف في ذلك جميع المجتمعات البشرية.

---

(١) حشيش د. عادل أصول الاقتصاد السياسي ص٤٢.

(٢) عبدالرحمن د. اسماعيل مفاهيم ونظم اقتصادية ص٣٣.

(٣) المحجوب د. رفعت الاقتصاد السياسي ص٢٠.

مفهوم الركن الثاني- لا نهاية الحاجات: إن السبب الثاني من وجود المشكلة الأقتصادية هو حاجات الإنسان اللامتناهية والغير محدودة لأن طبيعة الإنسان هي أن تثور رغبة في نفسه كلما أشبع رغبة ما, ولذلك تم تعريف الحاجة بأنها:(شعورْ الأشخاص برغبة الحصول على شئٍ ما ويصاحب ذلك عادةً إحساس بعدم الرضى والحرمان الالم مما يقود صاحب هذه الحاجة إلى إشباعها). ومهما تعددت أنواع الحاجات ومفهومها فهناك حاجات نفسية وحاجات طبيعية وأخرى مكتسبة، وحاجات حقيقية وغير حقيقية وحاجات مشروعة وغير مشروعة تدخل في نطاق القانون.إلا إن ما يُهمنا في هذا البحث الحاجات الأقتصادية والتي يكون موضوعها مالاً إقتصادياً. ولذلك سنعرض أهم خصائص الحاجات من الناحية الأقتصادية وكما يلي:

١- القابلية على التعدد: فأصل الحاجات الأنسانية هو التعدد والتنوع مع إستمرارية تنوعها بحسب تقدم الشعوب والحضارات وكذلك بحسب تغير العادات والتقاليد في المجتمعات البشرية ومع كثرتها وعدم محدوديتها أصبح من الصعب تحقيق اشباعها. ولا ننسى أن الحاجات الكمالية تدخل ضمن مفهوم علم الأقتصاد لكلمة حاجة.(١)

٢- قابلية الإشباع: إن قابلية الإشباع في الحاجات جعلها تميل إلى التناقص عند إستمرارية إشباعها ومعنى الإشباع هنا هو أن مقداراً من المال يستطيع أن يشبع هذه الحاجة. وتعود قابلية الحاجة للاشباع إلى طبيعة ذات الإنسان النسبية ومحدودية قدرته.(٢)

٣- القابلية على الإستبدال: وهي إمكانية إستعاضة قضاء حاجة معينة بقضاء أخرى غيرها فمثلاً الاستعاضة بشراء سلعة معينة عن سلعةٍ أخرى غيرها. ولهذه الخاصية قيمةً كبيرة في الحياة الاقتصادية لإنه يقلل من سطوة تمادي المحتكر في رفع أسعار السلع التي بحوزته إلى ما لانهاية.(٣)

٤- غير محدودية الحاجات والرغبات : بمعنى أن رغبات الإنسان لا حدود لها فهي حالة إزدياد وتطور على مرّ العصور.

٥- قابلية الحاجات للقياس وقابليتها للأنقسام والتعدد.(٤)

---

(١) حسن د. توفيق مبادئ الاقتصاد الجزئي ص٢٦.

(٢) المحجوب د. رفعت الاقتصاد السياسي ص٧١ .

(٣) المحجوب مصدر سابق ص٧٤

(٤) هارون أسس الجغرافية الاقتصادية ص٥٩.

مفهوم الركن الثالث – الإختيار: بسبب تعدد وتطور الحاجات الأنسانية وبمقابل ندرة الموارد الاقتصادية، يرى الإنسان نفسه أمام إختياره بين أي الحاجات يشبعها أولاً، لعدم قدرته على اشباعها جميعاً, لذلك يتحتم علينا إستغلال الموارد الاقتصادية ذات الاستعمالات المتعددة والمختلفة على أحسن وجهٍ ممكن وتوظيف ذلك في أفضل إستعمال لها من أجل تحقيق أقصى الغايات مع أكبر حد ممكن من إشباع الحاجات اللامحدودة. ولذلك يتوجب علينا ترتيب حاجاتنا بحسب أهميتها وأفضليتها في سلم الأولويات.لذلك يرى علماء ومفكري علم الأقتصاد ونظراً لندرة الموارد الأقتصادية ولا نهاية الحاجات الفردية فأن المجتمع سيلاقي مشكلة الاختيار بين حاجاته الضرورية وما يمكن اشباعها من الموارد المتاحة. لذلك تم تعريف الأختيار على أنه: (التنسيق بين المتاح من الموارد ذات الاستعمالات المتعددة وإستثمارها في أفضل استخدام بحيث يحقق أقصى غاية ويلبي الأشباع الأمثل ممكن لأفراد المجتمع). وينشأ الاختيار من موارد تتصف باستخدامات مختلفة, أي بمعنى أن المورد الواحد يمكن إستعماله من قبل المجتمع أو الفرد في عدة أوجه وبسبب محدودية الموارد يضطر الفرد توجيه مورد معين لإستخدام ما. مما يجعله يُضحي بإستعمالات المورد الأخرى البديلة له ومثال على ذلك قطعة ارض فقد يستعملها الفرد لزراعة الحنطة أو للبناء أو لتربية المواشي. فإنه عندما يستخدمها لزراعة الحنطة فإنه ونتيجة لذلك سيُضحي بتربية المواشي وبالبناء.

وهناك تعريف آخر هو(التوفيق بين إستعمال البديل المتاح منه، أي إختيار الأفراد بين حاجاتهم الواجب عليهم إشباعها وبين الحاجات التي يمكنهم أن يُضحو بها ويتخلون عن اشباعها).[1]

وكما أن الأفراد يواجهون مشكلة الأختيار فأن الجماعة يمكن أن تواجه نفس المشكلة وكذلك بالنسبة للمجتمع وللدول فتفرض عليها ندرة الموارد إلى وجوب توجيهها نحو إشباع الحاجات وعلى حساب الحرمان من إشباع الحاجات الأخرى.

فالدول مطالبة دائماً بالأقتصاد عند إستخدام مواردها المحدودة وأن تتحاشى لأي عملية ضياع في ذلك, مما يجعل الدول المتقدمة تراعي هذا المبدأ عندما تختار وتنتقي طرق إستخدام مثلى تؤدي بها إلى تحقيق أعلى مستويات الإشباع لأفراد مجتمعها، ويتحقق ذلك من خلال دراسة كافة طرق إستخدام مورد من الموارد وتكون المفاضلة على اساس قيمة العائد من الموارد المستخدمة وإختيار طرق مثلى تُعطي أكبر قدر ممكن من الإشباع بأقل قدر ممكن من

(١) حسن د. توفيق عبد الرحيم مبادئ الاقتصاد الجزئي ص٢٨.

الموارد).[١] ومشكلة الإختيار هذه تواجهها معظم دول العالم ولكن بدرجات متفاوتة عند إستعمال البدائل من الموارد المختلفة. ومماسبق يمكن للباحثة أن تعرفه : (بأنه عملية تُفرض على الفرد بسبب تعدد وتنوع حاجاته بمقابل محدودية الموارد الأقتصادية وندرتها مما يجعله يلجأ الى المفاضلة بين إحتياجاته وندرة مواردها).

ثانياً- المشكلة الاقتصادية حسب مفهوم وفكر الأقتصاد الأسلامي:

تعرضنا في الموضوع السابق للمشكلة الأقتصادية في مفهوم الفكر الاقتصادي الرأسمالي بصورة موجزة أما الآن في هذا الموضوع سنعرض طبيعة المشكلة الأقتصادية بحسب مفهوم الأقتصاد الإسلامي. لأن المشكلة في الأقتصاد الإسلامي تختلف عن الأقتصاد الرأسمالي في جوانب كثيرة ففي الأقتصاد الرأسمالي يتجه اللوم إلى الموارد الطبيعة ويتهمها بعدم كفايتها للحاجات البشرية. غير أن مفهوم الأقتصاد الإسلامي يعزي السبب الرئيسي للمشكلة الأقتصادية إلى الإنسان. فالفرد بسوء استخدامه للموارد الطبيعية وظلمه أو بتقاعسه وكسله عن العمل هو الذي يساعد على زيادة وتفاقم حدة المشكلة الأقتصادية.

في هذا المطلب سنستعرض بشكل موجز اهم جوانب المشكلة الاقتصادية في الافتصاد الإسلامي. وسنناقش هذه الافكار في المبحث الثالث من هذا البحث.

جوانب المشكلة الاقتصادية في مفهوم الفكر الإسلامي:

يُعزي الأقتصاد الإسلامي أن المتسبب الرئيس للمشكلة الاقتصادية هو الإنسان وليست شُحة وندرة الموارد الطبيعية لذلك يرى أن أهم جوانب المشكلة الاقتصادية هي:

١- سلوكية المشكلة الأقتصادية : تصدر هذه السلوكية من تصرفات الإنسان وذلك من أوجه متعددة منها:-

أ- عندما يُسرف في الاستهلاك بشكلٍ مُفرط لا قيود فيه. فينغمس في التبذير والترف في الأشياء الضارة والغير نافعة.

ب - عندما يسود الظلم والطغيان فيقع نهب وإستيلاء على خيرات الدول وقهرها وإستعمارها مما يمنع حدوث التنمية في تلك الدول.

---

(١) هاشم .د.اسماعيل محمد مبادئ الاقتصاد الاجتماعي ص٢٨.

ج - عندما يلجأ الإنسان إلى الكسل وترك العمل والخضوع لهما.[١]

٢- مشكلة مؤسسية: تحدث عندما تتخلى الدولة عن أداء وظيفتها الأنسانية والأسلامية عند إعادة توزيع الموارد الطبيعية, وتحدث أيضاً عندما تغيب الضوابط الجغرافية السياسية منها والإسلامية وإستبدالها بجغرافية ذات طابع أناني يحول دون إشراك المجتمعات بما تطرحه الارض من موارد وخيرات)[٢]

وهنا يضع الفكر الإسلامي حل لجوانب المشكلة الأقتصادية التي ذكرناها سابقاً من خلال :

١- إمكانية الأنتاج: أي زيادة استغلال الموارد الطبيعية من خلال زيادة البحث العلمي والتقدم التقني والفكري وكذلك زيادة الجهد البشري في الأساليب العلمية والفنية التي تساهم في إستغلال الموارد الطبيعية ويكون ذلك من خلال العمل والتدريب.

٢- أساليب توزيع الإنتاج: وذلك يكون من خلال التوزيع الابتدائي في عملية إعادة التوزيع. والإمتثال للأوامر الإسلامية في الميراث والزكاة مما يُقلل من الفروق ويقضي على الطبقية. ويقول سبحانه وتعالى في كتابه الكريم في سورة الحشر: (كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ)[٣]

٣- السلوك الشخصي للإنسان: يحاول الأسلام أن يواجه المشكلة الأقتصادية من جوانب ثلاثة وبصورة مجتمعة ويكون ذلك أولاً بالإبتعاد عن الإسراف والترف وثانياً بالإبتعاد عن الطغيان والظلم وثالثاً بالإبتعاد عن الكسل والعجز والتقاعس عن العمل.[٤]

وبعض الكتاب الإسلاميين يرون أن أساس المشكلة الاقتصادية هو الفقر الذي صاحب الإنسان بمرور التاريخ. فالإنسان لا يشعر بمشكلة الفقر الا تدريجياً وذلك عند إزدياد حاجاته تباعاً وبحسب درجة تقدمه وتطوره، فالإنسان القديم وبالرغم من قلة موارده لم يشعر بثقل الفقر نظراً لقلة تطلعاته وإحتياجاته. فلذلك تُعتبر مسألة الفقر مسألة نسبية ترتبط مع إختلاف المكان والزمان)[٥]

---

(١) السبهاني.د عبدالجبار الاسعار وتخصيص الموارد في الاسلام ص٢٥١.

(٢) السبهاني د. عبد الجبار الوجيز في الفكر الاقتصادي الإسلامي والوضعي ص٢٥١.

(٣) سورة الحشر اية ٧

(٤) صقر د. محمد الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومرتكزات ص ١٧-١٨.

(٥) الجمال. د. محمد موسوعة الاقتصاد الإسلامي ص٣٥.

المبحث الثالث – أوجه إختلاف المشكلة الإقتصادية المعاصرة بين الفكر الإسلامي والرأسمالي

من المعروف أن هناك أوجه إختلاف بين الأقتصاد الإسلامي وبين الأقتصاد الرأسمالي في نظرتهما للمشكلة الاقتصادية بسبب طبيعة كل نظام وإختلافاته الجوهرية في الأصول والمبادئ لكليهم

أولاً- إختلاف فكر الأقتصاد الإسلامي وفكر الأقتصاد الرأسمالي في ندرة الموارد الأقتصادية :

يعتقد علماء ومفكري الأقتصاد الرأسمالي أن أهم أسباب وأركان المشكلة الأقتصادية هي الندرة النسبية, لأن حاجات الإنسان ورغباته هي اكثر وأكبر من الموارد الموجودة في هذا الكون, فلذلك يجب عليه أن يضحي ويختار ومن ثَم يُحاول تنمية هذه الموارد الأقتصادية, أما من وجهة نظر الأقتصاد الإسلامي فهي مختلفة بما يَخص ندرة الموارد الأقتصادية, فيرفض كتّاب ومفكري الأقتصاد الإسلامي فكرة وجود الندرة النسبية ولا يعترفون بها لذلك يعتقدون أن مشكلة الندرة النسبية هي من إفكار الاقتصاد الرأسمالي. لذلك رفض الكثير من مفكري الأقتصاد الإسلامي فكرة الندرة النسبية للموارد الأقتصادية وأنها سبباً وركناً أساسياً من أسباب وأركان المشكلة الاقتصادية. بل بالعكس يؤكدون عدم وجود ندرة نسبية, وأن هذه الفكرة وجدت نتيجة ظلم الإنسان وطغيانه وأن ندرة الموارد والسلع هي في الواقع ندرة ظاهرية أوجدها الإنسان بتعديه على نعمة الله سبحانه وتعالى وعليه فلا وجود للندرة في الموارد وإنما هي محض (وهم وخرافة) وهي ليست أصلاً من أصول الخلق بل هي ظاهرة تعود إلى أسباب يعرفها كل إقتصادي عنده قليل من التأمل) وعزو هذه الظاهرة إلى عوامل أدت إلى ظهورها وهي:

١- تقاعس الإنسان من الإستفادة بما موجود في الارض.

٢- المبالغة والغرور في تقدير الذات مع التكاسل في العمل.

٣- إهلاك الكثير من الإنتاج وذلك عند توجيهه إلى ما يضر ولا ينفع مثل إنتاج أسلحة وأجهزة للدمار الشامل.

٤- سوء طرق توزيع الدخول فنجد فقر شديد في مناطق كثيرة ويُقابل ذلك غنى فاحش في مناطق أخرى.

وعليه فإن الأصل في هذه الدنيا هو الوفرة وأما الندرة فهي عرض يظهر ويختفي.[١]

(١) عبده د.عيسى الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج ص٣٤.

وهناك أدلة إقتصادية وأدلة أخرى شرعية تُثبت ذلك وكما يأتي:

الأدلة الإقتصادية : إن الموارد الأقتصادية الموجودة في هذا الكون تكفي لسد الحاجات البشرية، بل هي تزيد عن حاجاتهم. ودليل ذلك الواقع الذي نعيشه, لأن الكثير من الموارد الموجودة في هذا الكون لم تُستغل بشكل كامل وبعضها لم يتم إكتشافه بعد. ومثال على ذلك الثروة البحرية التي لم يُستخدم منها الّا القليل, وكذلك الأراضي الزراعية لم تُزرع كلها ولم يُستغل جميعها. وقد بيّنوا الكتّاب والمفكرين الأسلاميين أن سبب الجوع والفقر هو بالأصل ظلم الإنسان نفسه وليس نقص الموارد الطبيعية.(١)

الأدلة الشرعية: أغلب الأدلة التي إستدل بها من يرفض فكرة وجود ندرة الموارد هي أدلة شرعية من القرآن الكريم. ومن هذه الآيات القرآنية هي :

- قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾(٢)

- قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾(٣)

- قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾(٤)

- قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾﴿ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾(٥) ففي هذه النصوص القرآنية نرى الدلالة الصريحة على كفاية الموارد الإقتصادية لإشباع إحتياجات البشر وهذا يدل أن وجود أي قصور لمطالب الإنسان وإحتياجاته يعود لسلوك الإنسان. وليس إلى قلة تلك الموارد لأننا مؤمنون بهذه الآيات وببراهينها وأن الله تبارك وتعالى قد أوجد في هذا الكون موارد كثيرة وأن بعضها لم يكتشف لحد الآن وهو لم يزل محفوظاً في الأرض وبذلك تكون الموارد مستمرة ومتجددة.(٦) فهناك اختلاف جوهري بين ندرة الموارد في مفهوم الفكر الإسلامي وبين ندرة الموارد في مفهوم الفكر الرأسمالي، لذلك نؤكد ما يأتي:

---

(١) فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينز صناعة الجوع وخرافة الندرة ص ١٨.

(٢) سورة ابراهيم آية ٣٤

(٣) سورة الحجر آية ٢١

(٤) سورة فصلت آية ١٠

(٥) سورة الذاريات الآيتين ٢٢ , ٢٣

(٦) دنيا .د. شوقي الاسلام والتنمية الاقتصادية ص٥٧.

١ - أن مفهوم الإسلام عن الموارد هو على مستوى العالم بأجمعه, وليس على مستوى الفرد أو مستوى الإقليم أي أنه يتحدث عن مواجهة جميع افراد البشر مقابل تلك الموارد.

٢-أن الموارد الأقتصادية غير مُعدة للاستهلاك المباشر من قبل الأفراد وذلك لعدة إعتبارت هي :

· الموارد الإقتصادية بطبيعتها المباشرة لا تُشبع حاجات البشر إلّا بتضافر عوامل اخرى تجعلها مُهيئة للإستخدام.

· أن الجهود الإنسانية هي التي تحور الموارد الإقتصادية وتجعلها قابلة للاشباع والإستخدام المباشر. وبدون تلك الجهود الشاقة لا يستطيع الإنسان إشباع حاجاته.

فالسلع والخدمات هي المسؤولة عن إشباع الحاجات الإنسانية. فمثلاً الأرض لا يمكنها أشباع حاجة الأنسان الا بعد أن يتم زراعتها أو إستخدامها في عملية البناء.فلذلك يجب علينا أن ننظر إلى السلع والخدمات التي تقابل حاجات الأفراد ولا ننظر إلى الموارد لتواجه تلك الحاجات الضرورية للأفراد. وهذا سوف يوصلنا إلى ما يأتي:

- أن وجهة نظر الإقتصاد الإسلامي تختلف عن وجهة نظر الإقتصاد الرأسمالي في مجال ندرة الموارد, لأن الواقع يُثبت أن الموارد غير نادرة على المستوى الكوني للأرض التي نعيش عليها.

- خطأ وجهة نظر الإقتصاد الرأسمالي بالنسبة للموارد مقابل الحاجات البشرية وذلك لأن خاصية الموارد بحد ذاتها لا تستطيع إشباع الحاجات. وإنما يتم إشباع حاجات الأفراد من خلال السلع والخدمات والتي يتم الحصول عليها بعد عمل وجهد الإنسان من خلال الموارد الطبيعية التي أوجدها الله سبحانه وتعالى على سطح الأرض.

ثانياً- إختلاف فكرة لا نهائية الحاجات البشرية بين فكر الأقتصاد الإسلامي والأقتصاد الرأسمالي: إن الفكر الإسلامي لا يعترض على محدودية الموارد الإقتصادية لأنه ينظر إلى المشكلة الأقتصادية بأنها قصور في وسائل الإنتاج المتاحة للأفراد في إنتاج الموارد المُستخدمة في إشباع حاجاتهم وتطوير طاقاتهم علاوة على تكاسل الإنسان نفسه في عمليات إنتاج السلع والخدمات وفي مُقابل كل ذلك تجاوزه المبالغ فيه في تقدير حاجاته.

أما الفكر الرأسمالي فيقوم على أساس أن حاجات الإنسان هي كل الرغبات التي يشعر أو يفكر بها الإنسان ويحاول إشباعها, لذلك نرى أن الحاجات عند الفكر الرأسمالي تتأثر كثيراً بالغرائز والتي تحدد من خلال عوامل كثيرة كالتقليد والإعلام والدعايات والمباهاة, لأن الحاجة في إقتصاد هذا الفكر هي : رغبة الفرد في حصوله على سلعة أو خدمة نتيجة شعوره بحرمان وعليه يتطلب إلى

إشباع ذلك الحرمان, فلا نجد في هذا الفكر تفريق بين الحاجة والرغبة.

أما في الفكر الإسلامي نرى أن هناك تفريق واضح بين الرغبات والحاجات. فالرغبات هي: كافة السلع والخدمات التي لا يكون لها دور مهم وأساسي في حياة الإنسان، لأن الرغبة تظهر بصورة مصطنعة من خلال الدعاية والإعلان وكذلك الشهوات والضغوط الإجتماعية. وأما الحاجات فهي التي يكون لها دوراً حقيقاً في بقاء وإستمرار البشر والتي تسهم إسهاماً فاعلاً في تطورهم وراحتهم. لذلك يرى فريق كبير من المفكرين الإسلاميين أن فكرة لا نهائية الحاجات البشرية هي فكرة خاطئة فالحاجات البشرية محدودة لأن الإنسان بطبيعته محدود القدرة والطاقة, بل بالعكس أن هناك حدوداً لقدرة الإنسان لإشباع حاجاته من السلع والخدمات بصورة عامة وعليه فأن الحاجات البشرية تقريباً ثابتة ولم تتغير إلاّ بشكل بسيط ومحدود ولكن البعد عن الدين واتباع المناهج اللّادينية هو الذي تسبب في أن تكون الحاجات لا نهائية ومن ثم إغراق الأفراد في طابع مادي يطبع حياتهم بها.(١) فالإنسان يستطيع أن يعيش بأقل وأبسط ما يمكن من الألبسة والأطعمة, فحاجات البشر يمكن أن تنحصر في الغذاء والدواء والملبس والمسكن والعلم والبساطة في هذه الحاجات تتفق وآراء الاطباء من حيث عوامل الصحة الجيدة.(٢) فالرغبة والحاجة في الفكر الاسلامي هما ظاهرة إنسانية إرادية قابلة للتحكم والضبط.(٣) وعليه نستطيع أن نلخص ما سبق وبما يُوافق الفكر الاسلامي بما يتعلق بلا نهائية الحاجات البشرية بما يلي :

١- أن الفرد مخلوق محدود القدرة والطاقة : وكذلك عمره محدود لذلك لا يستطيع من كان محدود القدرة والطاقة والقدرة أن تكون له حاجات لا نهائية. وكيف يمكن لمخلوق يعيش عمراً محدوداً وتكون قدراته وطاقاته محدودة وفي مقابل ذلك تكون حاجاته لا نهائية.

٢- أن السبب الباعث والحافز الحقيقي وراء تزاحم البشر في إشباع حاجات جديدة هي ليس الحاجة الطبيعية والحقيقية للأفراد. وإنما بسبب الإذاعة والمجلات والإعلانات المتطورة التي تزيّن الإستهلاك وتمجّده بكل الوسائل والطرق.

٣- إن الإعتماد على قانون تناقص المنفعة الذي يستند على فكرة أن بزيادة اشباع الحاجات سوف تتناقص درجة الإلحاح إلى أن تصبح صفراً. ثم تتحول المنفعة الحدية إلى منفعة سالبة. وكذلك الإعتماد على نظرية كينز فيما يخص الاستهلاك, التي تعتمد على فكرة أن الأنفاق

(١) هيكل د. عبد العزيز مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي ص٥١.

(٢) هيكل د.عبدالعزيز مصدر سابق ص٥١.

(٣) غانم د. حسين الاقتصاد الاسلامب والمشكلة الاقتصادية ص١٧.

الاستهلاكي يزداد بزيادة دخل الفرد زيادة تناقصية[١]. فهذه القوانين ومثيلاتها في هذا المجال يمكن أن تساعد على إيجاد فكر يُؤمن بأن حاجات البشر لا نهائية.

٤- أن حاجات الإنسان الضرورية لم تتغير عبر الزمن فلا زالت هذه الحاجات تنحصر في الغذاء والملبس والمسكن والعلم والدواء. وإن إشباع هذه الحاجات بصورة بسيطة يكون أفضل من الناحية الصحية, أما الإفراط فيها فلا يكون أمراً محموداً.[٢] فالحاجات الأساسية والضرورية مهما تغيرت طرق إشباعها تبقى محدودة ومحصورة.

ولما سبق ترى الباحثة ما يلي:

١- أن الفكر الإسلامي يُفرق بين الحاجة والرغبة : فالحاجة محدودة وليست لا نهائية. وذلك لأن الحاجة تُسهم اسهاماً حقيقاً في حياة البشر وتطورهم وراحتهم بشكل مباشر ويمكننا تحديد الحاجات في الغذاء والملبس والمسكن والعلم والدواء, وبالإمكان إضافة البعض منها ولكنها تبقى محصورة ومحدودة.

٢- إن مفهوم الحاجة في المفهوم الإسلامي يختلف عما عليه في مفهوم الإقتصاد الرأسمالي: فإذا كان الإقتصاد الرأسمالي يرى أن الإنسان ليس لديه إلاّ هدف واحد هو حصوله على أعلى مستوى من المنفعة عندما يحصل على أكبر عدد من الحاجات [٣].أما في الفكر الإسلامي يختلف مفهوم المنفعة لإنه يرتبط بالقيم الدينية والأخلاقية التي تُضيف له بُعداً آخراً هو البُعد الأخروي فسلوك الفرد المسلم يجب أن يتأثر بأمرين : الأمر الأول هو أثر السلوك المباشر في الحياة الدنيا وأما الأمر الثاني أثره في الحياة الآخرة[٤] لذلك فالبعد الأخروي يقلل من حاجات الإنسان المسلم لأنه لا يعمل إلاّ إشباع حاجاته الطبيعية والتي أباحها له الشرع للإنتفاع منها.

٣- وجود رغبات غير موجودة في الفكر الرأسمالي، منها الإنفاق في موارد الخير والإنفاق في الصالح العام لمساعدة الآخرين يأخذ بُعداً أُخروياً يجعل الإنسان يسعى إلى إشباعه لوجود آيات قرآنية تحث على ذلك, فهذا البعد غير موجود في الفكر الوضعي.

٤- في الفكر الإسلامي ليس من الضروري إشباع جميع الحاجات, وذلك من خلال الصبر وتهذيب النفس والزهد في بعض الحاجات أمر مطلوب من الفرد المسلم، وأن لم يعمل بذلك

---

(١) حطاب د.كمال نظرات جديدة في المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي ص١٠٩ . بالهامش.

(٢) هيكل د. عبدالعزيز مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي ص٥١.

(٣) قحف د. منذر الاقتصاد الإسلامي ص٣٣.

(٤) قحف مصدر سابق ص٣٨

فعليه أن لا يُغالي في الأنفاق بحيث يصل إلى درجة التبذير والإسراف والتبذير، يقول تعالى في كتابه : "**وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً** "[١] ويُقصد بالإسراف هو الإنفاق في الحلال ولكن بصورة تفوق عن الحاجة, ولا نقصد في ذلك البخل, فالإسلام يدعو إلى التوازن والإعتدال في الإنفاق والاستهلاك يقول سبحانه : (**وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلاَ تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا**)[٢] ولكن نرى في المجتمعات الغربية أن صفة التبذير هي من السمات المميزة لتلك المجتمعات. فلذلك نستنتج إن الحاجات في الفكر الإسلامي محدودة. وذلك لأنها محصورة ضمن ضوابط التصور الإسلامي في عدم الإسراف في إستخدام الحاجات لأنه يأخذ بنظر الإعتبار البعد الاخروي الذي يهذب هذه الحاجات وكيفية إستخدامها, وهذا أهم الإختلاف بين الفكر الإسلامي والفكر الرأسمالي فيما يخص الحاجات.

ثالثاً- إختلاف بين فكر الأقتصاد الإسلامي وبين الفكر الرأسمالي في الإختيار: تكمن مشكلة الإختيار في محدودية الموارد الإقتصادية ويُقابل ذلك عدم محدودية الحاجات الإنسانية أي بمعنى أن الحاجات البشرية أكثر من الموارد الإقتصادية المتوفرة, مما يفرض على الأفراد التخلي عن بعض حاجاتهم الخاصة من أجل إشباع حاجات معينة أُخرى لها أهمية أكثر من التي تخلّوا عنها من خلال المقارنة والمفاضلة بين الحاجات المتوفرة بحسب اولويات تلك الحاجات لكل فرد من أفراد المجتمع. فنظام الإقتصاد الإسلامي يرى أن منشأ المشكلة الإقتصادية هي نتيجة تطبيق سياسات خاطئة وسوء توزيع الموارد الإقتصادية بالإضافة الى عدم إستغلال الإنسان لكل ما سخره الله تعالى من النعم على هذه الأرض وبيّن ذلك في قوله سبحانه وتعالى:

﴿ وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ۗ إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾ سورة ابراهيم ٣٤ بينما يرى الفكر الرأسمالي أن سبب المشكلة الإقتصادية يكمن في محدودية الموارد وقلتها وحيث يسعى الإنسان إلى إشباع حاجاته المتنوعة والغير محدودة من وسائل محدودة مما يجعله لا يستطيع أن يُشبع كل رغباته وهذا منبع المشكلة الإقتصادية وأساسها ويرى هذا الفكر أن حل هذه المشكلة يرتبط بتوزيع أمثل للموارد الإقتصادية ولكن على أساس فردي مُقتصر على الأعمال الحرة ويكون الإختيار في الإقتصاد الرأسمالي على مستويين هما:

---

(١) سورة الفرقان آية (٦٧).

(٢) سورة الاسراء آية (٢٩)

المستوى الأول: على مستوى الفرد: المتمثل في إختياره لأي سلعة سيستهلك وعن أيُها يمكن أن يستغني.

المستوى الثاني: على مستوى الدولة أو مسؤولي الأدارة الأقتصادية في الدولة واللذين سيواجهون عدة اسئلة وهي: ماذا سننتج؟ولمن سننتج؟وكيف سننتج؟ وكم سننتج؟ وأن هذه الاسئلة تواجهها كل الدول.

الإختيار في فكر الإقتصاد الرأسمالي: يكون الإختيار بحسب هذا الفكر على مستوى الفرد أو المجتمع المستهلك على أساس رغبة الأفراد وقدرتهم على الدفع. في حرية كاملة فالفرد يجتهد في تحقيق اقصى اشباع ممكن له من خلال استهلاكه للسلع الأكثر اشباعاً فالمنتج الرشيد في الإقتصاد الرأسمالي هو الذي يستطيع أن يُحقق اعلى درجة من المنفعة, فقد ضمن النظام الرأسمالي حرية الأفراد في الإستهلاك كما أنه ضمن حرية الاستغلال للمنتجين فلكل شخص منتج حرية إنفاق أمواله كيفما يشاء. أما الأختيار على المستوى الكلي فيكون من خلال إختيار نظام السوق فالمنتِج له الحق في زيادة إنتاج السلع التي يزداد الطلب عليها.وهذه إجابة للسؤال كم سننتج ؟ والمنتِج له الحق في إستخدام أقل طرق الإنتاج تكلفةً. وهذه إجابة للسؤال كيف سننتج ؟ والمنتِج له الحق في إنتاج السلع الأكثر طلباً واكثرها ربحاً. وهذه إجابة للسؤال ماذا سننتج ؟ فهذه طريقة الإجابة على اسئلة الاقتصاد الرأسمالي وهكذا ينحصر دور الدولة في المحافظة على القوانين والتشريعات التي تصدرها وتسمى بالدولة الحارسة.(١) ففلسفة هذا النظام ترى أن العدل يتحقق من خلال إقامة التشريع على اساس الحقوق الفردية مع إطلاق التصرف فيها فمصلحة الفرد الذاتية تُمثل العدل في فكر النظام الرأسمالي. لذلك يسعى المنتجون الى تحقيق أقصى حد من الأرباح ويُعتبر هدف زيادة الأرباح أهم أهداف النظام الرأسمالي فالمنتِج يُحاول إقناع المستهلك بأن إستهلاك السلع هو اكبر مصدر للحصول على السرور البشري، وهذا بدوره يؤدي إلى قدر كبير من الإنتاج المُسرف.

الإختيار في فكر الإقتصاد الإسلامي: إن حدود الإختيار للفرد المسلم في الإقتصاد الإسلامي يجب أن يكون ضمن حدود الشريعة الإسلامية فلا يجوز للفرد أن يختار أمراً محرماً في منظومة القيم

(١) سليمان د. يعقوب مبادئ الاقتصاد الجزئي ص٥٥.

الإسلامية وهي التي تدفع الإنسان إلى مراعات حدود الله والتوقف عندها (وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَقَدۡ ظَلَمَ نَفسَهُۥۚ)الطلاق آية ١ مع وجود حوافز دنيوية وأُخروية بحسب الآية (وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجعَل لَّهُۥ مَخرَجا) الطلاق آية٢ لذلك تكون المشكلة الاقتصادية أقل حدة وخطورة في الإقتصاد الإسلامي وذلك بسبب أن الحاجات المطلوب اشباعها مرتبطة بالحاجات الطيبة المباحة. فاختيار الفرد المسلم سواء كان منتجاً أو مستهلكاً يكون في حدود الطيبات المشروعة مما يُبعده عن الإسراف والتبذير, فالعدل في الإقتصاد الإسلامي لا يعني أن الفرد يحقق ما يشاء من مصالحه تبعاً لأهوائه وشهواته. بل يجب أن يكون سلوكه تابعاً لتقدير الشارع الحكيم (١) بحسب الآية (وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلحَقُّ أَهوَآءَهُمۡ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلأَرضُ وَمَن فِيهِنَّ). سورة المؤمنون اية ٧١ ولذلك تُقسم الحاجات في الإقتصاد الإسلامي إلى:

١- الحاجات الطيبة: هي كل السلع والخدمات التي يرغب الفرد في الحصول عليها والمباح الأنتفاع بها من قبل الشرع.

٢- الحاجات الخبيثة: هي كل المحرمات من سلع وخدمات مثل الخمر والميسر وغيرها من سلع وخدمات حرم الشرع الإنتفاع بها وحيازتها.

الإختيار في الإقتصاد الإسلامي على المستوى الكلي : هنا سنُجيب على أسئلة الاختيار على المستوى الكلي. ماذا سننتج ؟ وكيف سننتج ؟ وكم سننتج ؟ ولمن سننتج ؟ من خلال قواعد تحكم النشاط الكلي المتعلق بالإنتاج وكالآتي:

١- إن الأصل في تثمين السلع والخدمات يكون بحسب العرض والطلب, وعليه يتم توجيه الإنتاج وكميته ونوعيته. فالسلطة لا تتدخل في الأسعار والإنتاج الا في حالات نادرة مثل منع الإحتكار والغش ومنع إنتاج كل ما يخالف الشريعة في المنظومة الإسلامية.

٢- إن الأساس في الإقتصاد الإسلامي هو المصلحة العامة والعدل يقول تعالى في كتابه الكريم (إِنَّ ٱللَّهَ يَأمُرُ بِٱلعَدلِ وَٱلإِحسَٰنِ) سورة النحل آية ٩٠ فالحكم االظالم لا تُقره الشريعة الإسلامية وفي أي لون من ألوانه.

٣- الإهتمام بتنمية القدرات الإنتاجية مع تحقيق التشغيل الأمثل للموارد الاقتصادية المُتاحة.

---

(١) الدريني د. فتحي الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده ص٥٩.

٤- ضبط مقاييس الإنتاج مع مواصفات السلع والخدمات في الإعلانات التجارية. لضمان عدم إغراء المستهلكين بسلع غير ضرورية وبطرق مكذوبة عن طريق الغش والتزوير.[١]

٥- الإبتعاد عن إنتاج السلع والخدمات الضارة أو المحرمة من خلال مراقبة الأنتاج وطرقه لمنع عمليات الغش والتزوير سواء كان الغش في الأوزان أو في الأسعار أو في المبيعات وكذلك مراقبة دفع اجور العمال ومعاملتهم بغرض منع أي ظلم يمكن أن يتعرض له العامل.[٢]

٦- تشجيع التنمية الاقتصادية: من واجب السلطة أن تسعى في تحقيق التنمية الإقتصادية بالمستوى المطلوب وذلك بما يتعلق بالجانب الفني من خلال إستعمال وسائل التكنولوجية الحديثة والمتطورة وبما يتعلق بالجانب البشري وذلك من خلال رفع كفاءة المواطن الإنتاجية عن طريق رسم سياسة تنموية وإقتصادية متوازنة.[٣]

(١) صقر د. محمد صقر الاقتصاد الاسلامي مفاهيم ومرتكزات

(٢) النبهان د. محمد فاروق ابحاث في الاقتصاد الاسلامي ص٥٨

(٣) النبهان د. محمد فاروق مصدر سابق ص٧٩.

المبحث الرابع
حلول المشكلة الإقتصادية من وجهة نظر الفكر الإسلامي

نرى إن الإقتصاد الرأسمالي يسعى في علاج المشكلة الإقتصادية من خلال زيادة السلع والخدمات ويتصور الفكر الرأسمالي أن المشكلة الإقتصادية هي عبارة عن صراع بين الحاجات اللانهائية وبين الموارد المحدودة مما جعله يرتكز في علاج المشكلة الإقتصادية على زيادة إنتاج السلع والخدمات, هذا من جهة فكر النظام الرأسمالي في علاج المشكلة الإقتصادية. وهذا هو أساس التباين في علاج المشكلة الإقتصادية بين فكر الإقتصاد الإسلامي والرأسمالي.

اولاً - حل المشكلة الإقتصادية من خلال تصحيح سلوك الإنسان : يجد الأقتصاد الرأسمالي أن السبب الرئيسي للمشكلة الأقتصادية هو بخل الطبيعة. لذلك وجب على الإنسان أن يعيش في صراع دائم مع الطبيعة لكي يخفف أو يجد حلول للمشكلة الاقتصادية. أما بالنسبة للأقتصاد الإسلامي فهو يرى أن سبب المشكلة الاقتصادية الرئيسي سواء أكان على مستوى فردي متمثل بعدم قدرة الفرد على إشباع حاجاته أو على مستوى كلي متمثل بعدم مقدرة الدولة من توفير الحاجات الأساسية لأفراد مجتمعها من خدمات كالتعليم والصحة وغيرها من الخدمات هو سلوك يتعلق بالإنسان نفسه, وأن الإنسان هو المسؤول عن وجود المشكلة الاقتصادية، فغياب العدالة وقلة الكفاءة هما أهم أسباب المشكلة الاقتصادية لذلك هناك عدة جوانب ترمي بالمسؤولية على الإنسان في إيجاد المشكلة الاقتصادية وهي:

١- التكاسل في العمل: إن ركون الإنسان إلى الراحة وإهمال مسؤوليته ودوره في إعمار الأرض كل ذلك يزيد تفاقم المشكلة الاقتصادية.

٢- الظلم والتعدي : فطغيان الإنسان وفساده في هذا العصر وعلى المستوى الدولي من خلال إستغلال وإستعمار الدول الضعيفة في نهب خيراتها وثرواتها من قبل الدول الرأسمالية وبقيادة الولايات المتحدة الأميركية فهي تسيطر وتفرض حصارها وقيودها لكل دولة ترفض أوامرها أو لا تسير معها في طريقها.

٣- الفقر : إن الأغلبية الساحقة من الشعوب تعاني من الفقر وما يتمخض من ذلك من إضطراب في موازين القيم وإختلالها.

لذلك نجد أن المشكلة الأقتصادية هي مشكلة توزيع وإنتاج أكثر من انها مشكلة ندرة موارد إقتصادية أو وجود حاجات لا نهائية, ودليلنا على ذلك هو الواقع الاقتصادي للمجتمعات البشرية فتركز الثروة في أيدي فئة قليلة من الأفراد, وبعضهم يملكون ميزانية دولة بأكملها. وتصرف مليارات من أجل صناعة أسلحة دمار شامل إن كل ذلك قادر على توفير تنمية حقيقية في عدد كبير من دول العالم الثالث.

ثانياً – حل المشكلة الإقتصادية من خلال الإلتزام بالشريعة الإسلامية: فتصور الإقتصاد الإسلامي في علاج المشكلة الإقتصادية ناشئ من إن أصل المشكلة هو سلوك الأفراد, لذلك فعلاج المشكلة الإقتصادية من وجهة نظر الفكر الإسلامي تبدأ من التركيز على الأفراد أنفسهم فالأفراد هم العنصر الحي الذي لا يمكن الإستغناء عنه في أي نظام اقتصادي لأنهم الغاية والوسيلة في نفس الوقت لذلك يتوجب إصلاحهم وتحفيزهم على السعي وراء مصلحتهم الشخصية ضمن حدود الشريعة وعليه يتوجب عند حل المشكلة الإقتصادية في الافتصاد الإسلامي أن تكون شاملة لكافة الفعاليات الإقتصادية في المجتمع وكالآتي:

١- ضبط وتوجيه الإستهلاك: إن الاستهلاك في الإسلام محدود بضوابط الشريعة الإسلامية وتوجيهها وذلك في ضمن المباح, فمن بعد توجيه الإستهلاك يتم ترشيد الاستهلاك وذلك من خلال الإبتعاد عن التبذير والإسراف, وبعد عملية ترشيد الإستهلاك يتم توجيهه للإلتزام بأولويات الاستهلاك.[١]٨٢ وعليه فإن عملية توجيه وترشيد وضبط الاستهلاك لها أثراً فعالاً في تقليل حدة المشكلة الإقتصادية, من خلال توجيه الموارد الإقتصادية المتوفرة في إنتاج السلع والخدمات الضرورية للمجتمع من جانب وتقليل إنتاج السلع الكمالية والتي تستنزف طاقة وقدرة الدولة من جانب آخر. أما عملية ضبط الإستهلاك وذلك بالإبتعاد عن التبذير فإن ذلك سيُبقي الكثير من السلع والخدمات يستفاد منها أفراد المجتمع.

٢- توجيه الإنتاج: وذلك من خلال عدة أمور وكالآتي:[٢]

أ- أهمية توجيه الموارد للنشاط الاقتصادي: إن الإسلام يشجع على العمل ويذم البطالة والكسل. وهذا سوف يُساعد على الاستفادة المُثلى للموارد الإقتصادية على أفضل وجه وهذا ما يُقلل من حدة المشكلة الإقتصادية وذلك من خلال زيادة إنتاج السلع والخدمات الضرورية للمجتمع وأن

(١) شايرا د. محمد عمر مستقبل علم الاقتصاد من منظور اسلامي ص٣٦٩

(٢) السبهاني الوجيز في الفكر الاقتصادي ص٢٦٢.

هذه الزيادة سوف ترفع من إشباع الإنسان لحاجاته الأساسية.

ب-توجيه الإنتاج بما يناسب القيم الإسلامية: وذلك من حيث الجانب الإجتماعي للسلع والخدمات مع الأخذ بعين الإعتبار سلم أولويات الإنتاج من الناحية الشرعية. وهذا لا يتفق مع فكر الإقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد على نظام الاسعار فقط, مع عدم توجيه الإنتاج الى سلع وخدمات هي الأنفع للمجتمع. بل يترك المنتِج في حرية من سعيه وراء جني الأرباح دون مُراعات لأي قيَم دينية أو إجتماعية.

٣- ضبط وتوجيه التوزيع: هناك بعض الضوابط التي لها أثر فاعل في توجيه الفعالية الاقتصادية ومنها:

أ- الضبط للتوزيع الإبتدائي: وذلك من خلال إحترام حرية الفرد عند وضع الضوابط الموضوعية وبما يخص التملك بطرق غير شرعية من خلال ضبط التوزيع الوظيفي المتعلق بحصة الأفراد في عوامل الإنتاج فلذلك يحرم الإسلام التزوير والغش والبيوع والربا التي تسبب ضرر كبير وتخلق المنازعات والمشاحنات بين أفراد المجتمع.

ب - إعادة توزيع الدخول: لقد شرّع الإسلام آلية تتولى من خلالها إعادة توزيع الدخول والمكاسب ومن أهمها الإرث والزكاة. فالزكاة بدورها تُعيد توزيع الثروات والدخول والثروات في كل سنة على أساس الحاجة، وللزكاة آثاراً اقتصادية بالغة الأهمية في بناء الإقتصاد. أما الهدف من إعادة التوزيع في الإسلام هو تقليل الفوارق الإقتصادية بين طبقات المجتمع وتجنب حصر الأموال في أيدٍ فئة قليلة. وكما جاء في الآية الكريمة (كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ) الحشر اية٧. مما يُسهم بشكل كبير في معالجة المشكلة الإقتصادية, وذلك من خلال حصولهم على الأموال عند اعادة التوزيع الدخول كما في الزكاة على سبيل المثال فأن هذا التوزيع سيُساعد في إشباع الحاجات الأساسية على اقل تقدير.

٤- منهج التقوى: يربط بعض علماء الإقنصاد الإسلامي بين معالجة المشكلة الإقتصادية وبين إلتزام أفراد المجتمع بمنهج الدين والتقوى وذلك إن إيمان الفرد المسلم بأن الله هو الرزاق وبيده كل شئ مُتأتي من تأكيد القران الكريم بأن إلتزام الناس بالشريعة الإلهية سيكون سبباً لرضا الله سبحانه وتعالى لذلك المجتمع وأن الله سيبارك لهم في أرزاقهم ومعاشهم وهذا ما تؤكده الآية الكريمة (فَقُلتُ ٱستَغفِرُواْ رَبَّكُم إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارا (١٠) يُرسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيكُم مِّدرَارا (١١) وَيُمدِدكُم بِأَموَٰل وَبَنِينَ وَيَجعَل لَّكُم جَنَّٰت وَيَجعَل لَّكُم أَنهَٰرا (١٢)) سورة نوح آية (١٠-١٢).

المبحث الخامس
الإستنتاجات والتوصيات

أولاً – الإستنتاجات

١- هناك اختلاف جوهري في طبيعة المشكلة الاقتصادية بين وجة نظر الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الرأسمالي من حيث توصيف المشكلة الإقتصادية.

٢- أهم نقاط الاختلاف بين النظامين هو أساس سبب المشكلة الإقتصادية فالإقتصاد الرأسمالي يرى أن سبب المشكلة هو ندرة الموارد وبخل الطبيعة, أما الإقتصاد الإسلامي فهو يرى أن سبب المشكلة هو عدم كفاءة الإنسان في إستخدام الموارد وعدم عدالته في توزيعها.

٣- هناك إختلاف بين النظامين حول الحاجات البشرية فالإقتصاد الرأسمالي يرى أن الحاجات البشرية لا نهائية وهو لا يُفرق بين الحاجة والرغبة أما الإقتصاد الإسلامي فهو يرى أن سبب المشكلة هو أن الحاجات بالرغم من تزايدها وتجددها إلّا أنها محدودة بضوابط وحدود معينة.

٤- يرى الإقتصاد الرأسمالي أن الإنسان الرشيد هو الذي يسعى لإشباع أكبر قدر ممكن من حاجاته ورغباته أما الإقتصاد الإسلامي فهو لا يُعول كثيراً على اشباع الرغبات إلا من خلال الشريعة الإسلامية.

ثانياً – التوصيات

١- ضرورة استخدام منهج وفكر الإقتصاد الإسلامي في معالجة المشكلة الإقتصادية لأنه الأقدر والأنجح على ذلك في حل المشاكل الاقتصادية.

٢- ضرورة التطرق في البحث والكتابة الى فكر الإقتصاد الإسلامي لكي تصل مفاهيمه وأفكاره إلى كل الأنظمة .

٣- تدريس فكر الإقتصاد الإسلامي كبديل عن الإقتصاد الرأسمالي لكل أبعاده في الدول الإسلامية.

٤- إتباع النهج الإسلامي وضمن ضوابط الشريعة لتكون الحل الأمثل لحل المشكلة الإقتصادية.

فهرس المصادر والمراجع

١- السريتي د. محمد **مبادئ الاقتصاد الجزئي** ٢٠٠٤ ط١ الدار الجامعية.

٢- محمد د. محمد يونس **أساسيات علم الاقتصاد** ١٩٨٥ الدار الجامعية.

٣- عبدالرحمن د.اسماعيل **مفاهيم ونظم اقتصادية التحليل الكلي والجزئي** عمان ٢٠٠٤ دار وائل ط١.

٤- سليمان د. يعقوب واخرون **مبادئ الاقتصاد الجزئي** ١٩٩٩ عمان دار المسيرة ط١.

٥- داوود ، د. إبراهيم أحمد **محاضرات في الاقتصاد الجزئي** ١٩٨٤ المؤسسة الوطنية للكتاب.

٦- حشيش د. عادل **أصول الاقتصاد السياسي** ١٩٩٢ دار النهضة العربية.

٧- هارون د. علي احمد **أسس الجغرافية الاقتصادية** ٢٠٠١ دار الفكر العربي.

٨- حمو د. عارف **مبادئ الاقتصاد** ١٩٨٤ دار ابن رشد.

٩- الحاج د. طارق **علم الاقتصاد ونظرياته** دار الفجر ط ١ ١٩٩٨.

١٠- المحجوب د. رفعت **الاقتصاد السياسي** ج ١ دار النهضة العربية ١٩٧٣.

١١- حسن د. توفيق عبدالرحيم **مبادئ الاقتصاد الجزئي** ٢٠٠٥ ط١ دار صفاء.

١٢- هاشم د. اسماعيل محمد **مبادئ الاقتصاد الاجتماعي** الاسكندرية ٢٠٠٠ دار المعرفة الجامعية.

١٣- السبهاني د.عبدالجبار **الأسعار وتخصيص الموارد في الاسلام** ٢٠٠٥ ط١ دار البحوث للدراسات الإسلامية.

١٤- السبهاني د. عبدالجبار **الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والاسلامي** ٢٠٠٠ ط١ دار وائل عمان.

١٥- صقر د. محمد احمد **الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومرتكزات** ١٩٧٨ عمان دار النهضة ط١.

١٦- الجمال د. محمد عبد المنعم **موسوعة الاقتصاد الإسلامي** ١٩٨١ ط١ دار الكتاب العربي.

١٧- صوان د. محمد حسن **أساسيات الاقتصاد الاسلامي** ٢٠٠٤ دار المناهج ط١ ص٩١.

١٨- هيكل د. عبد العزيز **مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي** دار النهضة العربية ١٩٨٥.

١٩- غانم د. عبدالله **المشكلة الاقتصادية ونظرية الاجور والاسعار في الاسلام** ١٩٨٧ المكتب الجامعي الحديث.

٢٠- عبده د. عيسى **الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج** دار الاعتصام ط١ ٢٠٠٣.

٢١- دنيا د. شوقي **الاسلام والتنمية الاقتصادية** ١٩٧٩ ط١ دار الاتحاد العربي.

٢٢- شابرا د. عمر **الإسلام والتحدي الاقتصادي** المركز العالمي للفكر الإسلامي واشنطن، ط١.

٢٣- النجار د. عبدالهادي **الاسلام والاقتصاد** دار عالم المعرفة ٢٠١٤.

٢٤- غانم د. حسين **الاقتصاد الاسلامي والمشكلة الاقتصادية** دار الوفاء ١٩٩١.

٢٥- البطاينة ابراهيم **الاسلام والمشكلة الاقتصادية** رسالة ماجستير_ قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية _ جامعة اليرموك _اربد الاردن.

٢٦- حطاب د. كمال **نظرات جديدة في المشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي** ٢٠٠٢ مؤتة للبحوث والدراسات _م١٧ ع ٣.

٢٧- قحف د. منذر **الاقتصاد الإسلامي دراسة للفعالية الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الاقتصادي الإسلامي** ١٩٧٩ ط١ دار القلم.

٢٨- الدريني د.محمد فتحي **الحق ومدى سلطأن الدولة في تقييده** بيروت ١٩٩٧ مؤسسة الرسالة ط١.

٢٩- النبهان د. محمد فاروق **ابحاث في الاقتصاد الاسلامي** بيروت مؤسسة الرسالة ١٩٨٩ ط١.